IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية
ISSN (E): 2707 – 5648 II ISSN (P): 2707 – 563x
www.kutcollegejournal1.alkutcollege.edu.iq
k.u.c.j.hum@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية القانون - جامعة واسط للمدة من 17 - 18 نيسان 2024

# التحولات السياسية وتأثيرها على الامن المجتمعي في العراق

أ. م. د. انس عباس غزوان [1] ، م. د. حسام ظافر رحيم [2]

**انتساب الباحثين**
[1، 2] كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة بابل، العراق، بابل، 51001

[1] art.anas.abbas@uodabylon.edu.iq
[2] hussam.dhafer@uobabylon.edu.iq

[1] **المؤلف المراسل**

**معلومات البحث**
**تأريخ النشر :** كانون الثاني 2025

**المستخلص**

يشترك العراق مع بلدان كثيرة في صورة التنوّع في تركيبته السكانيّة وإمكانيّة تغيير كثافة مكوّناته. وقد أثّر الموقع الجغرافي للعراق بقوة في بناء منظومته البشريّة المتنوعّة الأعراق والأديان والمذاهب. فموقعه المتوسّط بين أطياف عرقية وطائفيّة عدّة، وكونه ممرًا للهجرات العابرة، من إمكانات مادية وتقديس بعض الأماكن فيه عند بعض الطوائف، كلّ هذه الأمور جعلته محطًا للهجرات ومكانًا للاستقرار. وعليه، فالعراق له روابط تاريخيّة ثقافيّة مع دول الجوار الجغرافي. مما ساهم في تحولات سياسية كبيرة على مستوى نظام الحكم منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1920.

مر العراق، منذ تأسيسه بأحداث كثيرة وكبيرة، من ذلك الوقت، مما ادى الى تغيرات في نظام الحكم من نظام ملكي الى نظام جمهوري رئاسي، وذلك بسبب ثورات او انقلابات عسكرية، مما جعل من أنظمة الحكم في تاريخ العراق أن تصبح اكثر شمولية واكثر دكتاتورية قمعية، أثرت بشكل مباشر على المجتمع العراقي، وصولاً الى اسقاط النظام حكم البعث في العام 2003 على يد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها مما أحدث تغييراً كبيراً في نظام الحكم بدأ في اعتماد النظام البرلماني بدلاً من النظام الرئاسي الدكتاتوري السابق، مما أتاح مشاركة شعبية اوسع مما كانت عليه في السابق، من خلال دستور جديد للبلاد يراعي تشكيل احزاب سياسية، وحافظ لدرجة معينة على الحريات العامة.

**الكلمات المفتاحية:** التحولات، السياسة، الأمن، المجتمع، الامن المجتمعي

## Political Transformations and Their Impact on Community Security in Iraq

**Assist. Prof. Dr. Anas Abbas Ghazwan [1] , Assist. Dr. Hussam Dhafer Rahim [2]**

**Affiliation of Authors**
[1, 2] College of Arts, Department of Sociology, University of Babylon, Iraq, Babylon, 51001

[1] art.anas.abbas@uodabylon.edu.iq
[2] hussam.dhafer@uobabylon.edu.iq

[1] **Corresponding Author**

**Paper Info.**
**Published:** Jan. 2025

**Abstract**

Political transformations in Iraq are a phenomenon that reflects structural changes in the structure of governance and the political system, and often comes as a result of historical events or social movements that affect authorities and decisions. This research focuses on those transformations that are causing profound impacts on societal security in Iraq. The study examines a range of political transformations that Iraq has witnessed over the decades, including foreign occupation, changes in the regime, and popular revolutions. How these transformations have affected the structure and dynamics of society is analyzed, with a focus on the social and economic consequences.

The study shows that political transitions can significantly deteriorate societal security, as they may cause major political crises, fluctuations in the economy, and a decline in social services. It also highlights the mechanisms of local community interaction with these transformations, including the formation of alliances and social movements.

The research also addresses the challenges facing authorities in ensuring community security during periods of political transition, and provides recommendations for improving security management performance and enhancing stability

The research also provides a comprehensive vision of how political transformations affect societal security in Iraq, with a focus on the realistic consequences and challenges that arise in society

**Keywords:** Transformations, Politics, Security, Society, Community Security

## المقدمة

يشترك العراق مع بلدان كثيرة في صورة التنوّع في تركيبته السكانيّة وإمكانيّة تغيير كثافة مكوّناته. وقد أثّر الموقع الجغرافي للعراق بقوة في بناء منظومته البشريّة المتنوعّة الأعراق والأديان والمذاهب. فموقعه المتوسّط بين أطياف عرقية وطائفيّة عدّة،

وكونه ممرًا للهجرات العابرة، من إمكانات مادية وتقديس بعض الأماكن فيه عند بعض الطوائف، كلّ هذه الأمور جعلته محطًا للهجرات ومكانًا للاستقرار. وعليه، فالعراق له روابط تاريخيّة ثقافيّة مع دول الجوار الجغرافي. مما ساهم في تحولات سياسية كبيرة على مستوى نظام الحكم منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1920.

مر العراق، منذ تأسيسه بأحداث كثيرة وكبيرة، من ذلك الوقت، مما ادى الى تغيرات في نظام الحكم من نظام ملكي الى نظام جمهوري رئاسي، وذلك بسبب ثورات او انقلابات عسكرية، مما جعل من أنظمة الحكم في تاريخ العراق أن تصبح اكثر شمولية واكثر دكتاتورية قمعية، أثرت بشكل مباشر على المجتمع العراقي، وصولاً الى اسقاط النظام حكم البعث في العام 2003 على يد الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها مما أحدث تغييراً كبيراً في نظام الحكم بدأ في اعتماد النظام البرلماني بدلاً من النظام الرئاسي الدكتاتوري السابق، مما أتاح مشاركة شعبية اوسع مما كانت عليه في السابق، من خلال دستور جديد للبلاد يراعي تشكيل احزاب سياسية، وحافظ لدرجة معينة على الحريات العامة.

كل ما سبق أثر بشكل مباشر على الامن المجتمعي في العراق، لاسيما بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله لمناطق شاسعة من العراق، وهو ما يجعل من مسألة الحفاظ على الأمن والاستقرار ضرورة مُلحة للحفاظ على الامن المجتمعي.

العراق كغيره من دول العالم، يتواجد فيه العديد من الأقليات الدينية والإثنية والقومية ويعتبرون من السكان الأصليين، ومن حيث المبدأ، يعتبر ضمان حقوق وحريات الأقليات في بلدٍ ما ركيزةً محورية في تحقيق الاستقرار والأمن الوطني والإقليمي للعراق.

تأتي اهمية البحث حيث أنها تناقش موضوعاً حيوياً، ديناميكياً هو تأثير التحولات السياسية في العراق على خصوصية المجتمع العراقي، الذي يتصف بالتنوع العرقي، والاثني، والقبلي، والسياسي.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على ماهية التحولات السياسية في العراق، والتعرف الى أي مدى أثرت هذه التحولات على المجتمع العراقي.

بالتالي أثار الموضوع اشكالية رئيسية تتمحور حول، ما مدى تأثير التحولات السياسية في العراق على الاستقرار والامن على المجتمع العراقي؟

تفرع من هذه الاشكالية سؤالين نوردهما على الشكل التالي:

1- ما هي التحولات السياسية التي طرأت على المجتمع العراقي؟
2- كيف أثرت التحولات السياسية على الامن المجتمعي العراقي؟

ان الدراسة ستتبع المنهج التاريخي الذي يتطلب الحديث عن أهم المحطات التاريخيّة، ووصفها وصفًا دقيقًا من خلال قراءة سليمة للتحوّلات السياسيّة العراقية. إضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي، كي نحاول فهم الأحداث وتحليلها تحليلًا علميًا لتفادي الإسهاب في السرد التاريخي، لاستخراج النتائج الواقعيّة.

للاجابة على الاشكالية فقد قسمنا البحث الى مطلبين، سنتناول في المطلب الاول ماهية التحولات السياسية في العراق من خلال فرعين، سنتحدث في الفرع الاول العراق قبل الاحتلال عام 2003 والفرع الثاني العراق بعد الاحتلال عام 2003. تطرقنا في المطلب الثاني الى تأثير التحولات السياسية على المجتمع العراقي، من خلال فرعين، سنتحدث في الفرع الاول مقومات وابعاد الامن المجتمعي والفرع الثاني تأثير التحولات السياسية على الامن والاستقرار المجتمعي في العراق.

## المطلب الاول: ماهية التحولات السياسية في العراق

أطلق العثمانيّون اسم العراق على مجموعة الأراضي التي تشملها ولايات الموصول وبغداد والبصرة. ودولة العراق الحديث هو جزء اقتُطع من بلاد ما بين النهرين، واكتسب كيانه بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (1918) وأصبح العراق تحت الانتداب البريطاني، وذلك في مؤتمر سان ريمو الذي وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي. وكان لهذا القرار أثر كبير على العراقيين الذين كانوا يأملون بالاستقلال[1] ، وذلك عند قيام الحرب العالمية الأولى (1914 -1918)[2]

سنتناول هذا المطلب من خلال فرعين كالتالي:

**الفرع الاول: العراق قبل الاحتلال عام 2003**

**الفرع الثاني: العراق بعد الاحتلال عام 2003**

### الفرع الاول: العراق قبل الاحتلال عام 2003

قامت ثورة العشرين، في العام 1920، واستمرّت الثورة العراقيّة خمسة أشهر، انتهت في تشرين الثاني من العام نفسه. فتضافرت جهود الكثير من الفئات الاجتماعيّة في الريف، وبصورة رئيسيّة في المدينة، خاصّة المدن الكبرى، كبغداد، لإسقاط قرارات مؤتمر"

سان ريمو". ونجحوا نسبيًّا في تحقيق ذلك عندما أجبروا سلطة الاحتلال الأولى (1931 – 1917) على تبنّي فكرة الحُكم غير المباشر للعراق. كان من نتائج ذلك تأسيس الدولة العراقيّة المركزيّة الحديثة، حيث أصبحت هذه الانتفاضة تسيطر على جميع مراكز الدولة. ومن عواقب هذه الثورة المسلحة ونتائجها، أن استبدلت الحكومة البريطانية بسبب خسائرها البشريّة والماديّة في ثورة العشرين القائد العام "ولسن"، المعروف بقسوته وشدّته بآخر هو؛ "السير برسي كوكس"، المتميّز بمرونته ودبلوماسيّته وإلمامه بشؤون العراق الداخليّة. وعُيّن" مس جيرتود بل"، بوظيفة السكرتير الشرقي، وكان لها دور فاعل في تاريخ العراق السّياسي وتكوين مؤسّساته[3] .

بعد إخفاق ثورة العشرين في تحقيق غايتها الرئيسة، والمتمحورة حول الاستقلال التام، تغيّر موقف الحكومة البريطانيّة من مسألة كيف يحكم العراق بصورة مباشرة أم غير مباشرة. إذ تضاربت وجهات نظر السّياسيين البريطاني نحو طبيعة ونوعيّة الحكم في العراق. أما سبب هذا الاختلاف؛ فهو وجود عدة عوامل رئيسة بصنع القرار: [4]

**الأوّل:** المدرسة الهنديّة التي تؤمن بسياسة الحُكم المباشر واستخدام الشدة والقوة. وأن يصبح العراق توابع حكومة الهنود البريطانية، كما كان قادة هذه المدرسة يدعون إلى تهويد العراق. وساند هذا الاتجاه وزراء المستعمرات في لندن والإداريّين البريطانيّين.

**الثاني:** اندلاع ثورة العشرين بقيادة شيوخ العشائر وعلماء الدين وبعض من القوى الارستقراطية القديمة في بعض المدن العراقيّة.

**الثالث:** ارتفاع التكاليف البشريّة والماديّة الناجمة عن الإدارة المباشرة للحُكم واستتباب الأمن، وكبت جماح العشائر المنتفضة وترسيخ قوام السلطة. وتعهّدت الحكومة البريطانيّة بإنشاء دولة عراقيّة برئاسة رئيس عربي يختاره الشعب. وأرادت تنفيذ خططها الجديدة إلى أحد حكامها وهو "سير برسي كوكس"، فعيّنته مندوبًا ساميًا في العراق. وكان عارفًا بأحوال البلاد، وكوّن حكومة مؤقّتة بقيادة "عبد الرحمن الكيلاني"، مهمّتها وضوع أسس الإدارة الداخليّة، ونقلها إلى العراقيين بالتدريج، وتشكيل المجلس التأسيسي لسنّ الدستور وتصديق المعاهدة. [5]

برزت الحاجة إلى حاكم عربي يترأّس الدولة العراقيّة، ويعمل على تنظيم العلاقات العراقيّة والبريطانية الجديدة. وقد رشّح عدد من الأسماء مثل الأمير "عبد الله بن الحسين"، ونقيب بغداد، "السيد عبد الرحمن الكيلاني"، ونقيب البصرة "السيد طالب باشا"، وأحد أبناء الأسرة العثمانيّة المالكة، وأحد أعضاء الأسرة الخديويّة المصريّة. ولكن جاء الاختيار لصالح أحد أولاد "الشريف الحسين بن علي" ملك الحجاز" بتأثير الإنكليز[6]

كانت بريطانيا ترى بأنّ الشخص المناسب الذي ترشّحه لعرش العراق، هو من يعتمد في بقائه على الحكومة البريطانية. فاعتقدت بريطانيا أنّ" الأمير فيصل" هو حليف بريطانيا خلال الحرب. فحمل "الملك فيصل الأول" معه إلى العراق خبراته الفكريّة، فهو أحد أعضاء الجمعيّة العربيّة الفتاة، وله خبرته العسكريّة في ميادين الثورة العربيّة الكبرى، وفي القيادة والحكمة وتجربته الأولى في دمشق، بتكوين المملكة العربيّة الفيصليّة (1920 - 1918). هذا فضلًا عن تأسيس أول مملكة عربيّة، وهي المملكة السوريّة، في العام 1920. حمل كلّ هذا الإرث إلى العراق بتشكيل أول مملكة عربية فيها، ويتزعّمها ملك هاشمي[7]

عملت بريطانيا على إيجاد نوع من الانسجام في طبيعة الحُكم القائم، في كلّ من شرقي الأردن والعراق، وأرادت من خلالها استقرار العلاقات بين البلدين، ليسهّل عليها مهمّتها في المنطقة. أمّا فكرة إسناد عرش العراق إلى" الملك فيصل"، فلم تكن تعويضًا له عمّا خسره في سوريا، بل أن بريطانيا واجهت صعوبة في العراق، بصورة مباشرة، في إدارة الحكم، ولما تحمّلته من نفقات كثيرة وخسارة في الأرواح في صفوف قواتها. وأرادت من خلالها إخماد الحركات التي أشعل نارها الشعب العراقي[8]

كان إعلان الملك فيصل عن رغبته في قيام حلف عربي مشترك من شأنه توحيد البلدان العربيّة. وصل" نوري السعيد"، رئيس وزراء العراق إلى عمان، في 25 آذار العام1931 ، للتشاور في أمر التحالف، حيث كانت سياسة البلدين الخارجيّة متشابهة إلى حدّ كبير. وكانوا يسعون لتحقيق الوحدة بين العراق وسوريا، بحدودها الطبيعيّة. وأسفرت المحادثات بين الجانبين عن توقيع معاهدة للصداقة وحُسن الجوار، في 26 آذار العام 1931. ونصّت المعاهدة بينهما على التعاون الوثيق، والمحافظة على الأمن في الحدود ومنع التعدّيات[9]

بعد ثورة تموز العام 1958، وسقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري الذي ضرب المصالح البريطانية، ومنها حلف بغداد، توجّه نحو المنظومة الاشتراكية ضدّ التوجّه الغربي، قابله دعم الاتحاد السوفياتي السابق للعراق، بعد الثورة، حيث فضله على مصر[10]. فأصبح العراق محسوبًا على المنظومة الاشتراكية بدلًا من المنظومة الغربيّة آنذاك. الأمر الذي أربك التطلّعات الغربيّة في المنطقة، لا سيّما بريطانيا والولايات المتّحدة. ظلّت المخطّطات

الغربيّة، تجاه عالمنا العربي ومنها العراق، تُحاك في الكواليس، تارة، وعلى الطاولة، تارة أخرى. وذلك من خلال الانقلابات في الأنظمة السياسيّة، والتي تُدبّر من الخارج لتأمين مصالح الدول الكبرى[11]

ولم يكن العراق بعيدًا عن هذه الانقلابات، إذ شهد عدّة انقلابات عسكريّة[12] على أنظمة الحُكم، حتى بات لا يعرف الاستقرار. هذا فضلًا عن انتشار الفتن الداخليّة، حيث أسقط العسكريّون العراقيّون نظام الحُكم للمرّة الرابعة، بعد مرور عشر سنوات على ثورة 14 تموز 1958، وذلك في 17 تموز 1968[13].

قام نظام حُكم البعث برئاسة "أحمد حسن البكر"، وأصبح "صدّام حسين" نائب رئيس الجمهوريّة. وبعد ان انقلب صدام حسين على البكر تخلّي "البكر" عن مهامه، فتولّى "صدّام حسين" مسؤوليّة الدولة في العراق. فأصبح رئيسًا لجمهوريّة العراق، وذلك في العام 1979[14]

إنّ إمكانيّة تجسيد إرادة المقبور "صدام حسين" للهيمنة على الحكم كان مواجهة النزعة الشيعيّة الثوريّة داخل البلاد، أوّلًا، ومن ثم مواجهة إيران والتصدّي لمشروعها في تصدير ثورتها. إذ إنّ غالبيّة الشيعة، كانت منضوية في حزب البعث العراقي، غير أنّ أعمال القمع والتنافسات الداخليّة أدّت إلى تقليص عددهم، بصورة تدريجيّة، في الهيئات القياديّة. الأمر الذي أدّى إلى تضاؤل دور الشيعة في حزب البعث العراقي [15]. علمًا أنّ حظرًا فُرض على الشيعة في العراق في بعض المواقع القيادية، منذ وصول "صدّام حسين" للسلطة. [16].

**الفرع الثاني: العراق بعد الاحتلال عام 2003**

ساهم الاحتلال الأمريكي في خلق مفهوم جديد للدولة العراقيّة. وذلك في أثناء الاحتلال الفعلي للعراق ومن خلال الدستور الذي وضعه، والذي أبقى على الدولة العراقيّة أسيرة الإطار النظري والعملي، لما يرغب به الاحتلال الأمريكي من حيث إدخال مفاهيم جديدة أو تجديد مفاهيم قديمة على النظام السّياسي العراقي.

لم يعكس الدستور العراقي، والذي وُضع في العام 2005، تغيّرًا جذريًّا في الحياة السياسيّة العراقيّة، رغم ما ورد فيه من تحديد لُبنى مؤسّسية جديدة عكست نظريًا التحديث والتطوير. وتمثّلت أبرز مظاهرها في تبني نموذج الدولة المركّبة ذات الطابع الفيدرالي التي تحتوي مكوّنات المجتمع العراقي. وتوزيع القرار السّياسي وتوزيعه على سلطات ثلاث تشريعيّة وتنفيذيّة وقضائيّة تضبط بعضها بعضًا. والعودة إلى النظام البرلماني، بصيغة تحديثيّة تخلو من وجود ملك بيده صلاحيات واسعة، كما كان عليه الحال في الحقبة الانتدابية.

وُلد دستور العام 2005 ميتًا، بسبب محدّدين: الأوّل؛ تمثّل في بقاء الاحتلال الأمريكي جاثمًا على صدر العراق مجتمعًا ودولة، ومتحكّمًا بجميع مفاصل الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة. فلا مشروعيّة للدستور في ظلّ الاحتلال بسبب العلاقة العضويّة بينه وبين غياب السيادة، أمّا المحدّد الثاني فهو أنّ المؤسّسات التي حدّدها الدستور لم تكن اندماجيّة، بل فئويّة ضيّقة عاجزة عن بناء هويّة وطنيّة جامعة. [17]

إنّ الانتخابات والاستفتاءات التي جرت، بعد زوال نظام البعث المقبور، كانت مسوّغًا شكليًا فقط، نظرًا لغياب الطبيعة الاندماجيّة في المؤسّسات العراقيّة، وطغيان التعامل الطائفي في كافة القضايا المرتبطة بشؤون المجتمع. هذه المواصفات، والتي اتّسمت بها المؤسّسات الناشئة بعد العام 2003، جعلت الفرد العراقي يشعر بالغُبن والاغتراب[18]

لم ينبثق النموذج الفيدرالي من القاعدة الشعبية العراقيّة، بل أسقط عليها من فوق. فالولايات المتّحدة الأمريكيّة أجبرت العراق على استيراد هذا النموذج في مسعى منها لتفتيت العراق إلى الأبد، من بوّابة اللامركزيّة المفرطة. يظهر السعي الأمريكي المتواصل لشرذمة العراق عبر المعاملة التفضيليّة والامتيازات لإقليم كردستان العراق دون غيره من باقي محافظات العراق. كذلك القفز عن مركز الاتحاد، العاصمة بغداد، والتعامل مع الأقليم بشكل منفرد بعيدًا عنه. وهذا ما زاد الأمر تعقيدًا ومنع الاندماج. وهو عدم السماح للمواطن العراقي بالإقامة في الإقليم الذي يريد، إلّا إذا كان الإقليم يتطابق عرقيًا ومذهبيًا معه. أما في حال عدم التطابق، فكانت تطبّق سياسة النقل أو التسفير. ساعد ذلك في تحوّل تطبيق النظام الفيدرالي في العراق سببًا في الترهّل والتفتيت لا التكامل[19].

لم تستقم الحياة السياسيّة منذ اندثار النظام السابق، بل ازدادت انحرافًا عن المسار الذي كان من المفترض أن تسير عليه. وهذا ما عزّز من ترهّل القوانين ومؤسّسات النظام السّياسي وفشلها. [20] فالقرار السّياسي لم يقسم بين سلطات الدولة العراقيّة الثلاث؛ التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة، وإن حصل ذلك شكلًا فقد تم تعبئة المواقع العليا لاتخاذ القرار، وتوزيع المصادر في الدولة بين الفئات الرئيسيّة المكوّنة للشعب العراقي. فرئيس الدولة كردي ورئيس الوزراء شيعي ورئيس البرلمان سني[21]

تبعاً للمستجدات السياسيّة التي تعرّضت لها الدولة العراقيّة نتيجة أزماتها الثلاث المذكورة آنفًا [22] ، شهد المشروع الكردي، في أثناء

الألفيّة الحاليّة، تطوّرًا ملحوظًا في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة. فقد برزت ملامح الاستقلال، بشكل أكبر، وأصبح لدى الكرد فرصة كبيرة لتحقيق طموحهم في الانفصال.

يستدلّ على ذلك التوجّه من ممارسات ومظاهر عديدة، منها أنّ السلوك السّياسي الكردي، تجاه الدولة العراقيّة والدول الأخرى، ينطبق عليه مفهوم العلاقات الدوليّة، بشكل أو بآخر. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاقتصاد، فالنُّخب الكرديّة تتجاوز بغداد، وتقيم علاقات ديبلوماسيّة وتجري صفقات اقتصاديّة مع جهات خارجيّة بشكل منفرد. فأصبح الاتحاد الفيدرالي مع المركز مجرّد رابط شكلي [23].

وفي العام 2014 ولد في العراق تنظيمات مسلحة ارهابية، كان تنظيم داعش أبرزها [24] أصبح التنظيم يمثل التهديد الارهابي الابرز نظرا للاسم الذي يتخذه لنفسه متبنياً الخلافة في سوريا والعراق. ويعتمد سلوك تنظيم داعش على الحماس الديني والحسابات الاستراتيجية والنبوءات الكارثية. [25] بالتالي يعد التنظيم أكبر تحدٍّ للأمن الوطني العراقي.

كما يكمن التهديد الحقيقي في أبعاده العقائدية ومحاولته لتوظيف نصوص الشريعة للأغراض الإرهابية، ومحاولة التأثير في وعي الأفراد وإقناعهم بأن الأعمال الإرهابية تستند إلى شرعية دينية، وليس إلى قوانين وضعية، أي أنها أعمال مشروعة دينياً وان كانت غير مشروعة قانونياً[26]

**المطلب الثاني: الامن المجتمعي العراقي**

تعتبر مسألة المحافظة على الامن المجتمعي وسلامته إحدى القضايا الجوهرية والأساسية التي توليها الدولة اهتماما خاصا ومميزا، والمقصود بالأمن المجتمعي أن يكون الفضاء العام للمجتمع بجميع شرائحه متسما بالاستقرار والهدوء مع وجود القانون الذي يعطي كل ذي حق حقه. وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأمن المجتمعي لارتباط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى كالسلم الاجتماعي والتعايش السلمي إلا أن الجانب النفسي فيما يتعلق بالفرد وإحساسه بأن علاقته بالآخرين إنما هي علاقة أمن وتعاون تشكل نقطة الارتكاز في تحقيق الامن والسلام في المجتمع.

يعيش العراق منذ بداية الالفية، معضلة أمنية، بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وان هذه التداخلات ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج تراكمات فترة زمنية طويلة بدأت بنشوء الدولة العراقية، بسبب الحروب وحالة عدم الاستقرار لفترات طويلة من تاريخ العراق الحديث. مما خلق ازمات داخلية كانت نتيجتها تفكك البنية المجتمعية العراقية، وجاء الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003، ليساهم في ضرب البناء الاجتماعي في العراق.

سنتناول هذا المطلب من خلال فرعين كالتالي:

**الفرع الاول: مقومات وابعاد الامن المجتمعي**

**الفرع الثاني: تأثير التحولات السياسية على الامن والاستقرار المجتمعي في العراق**

**الفرع الاول: مقومات وابعاد الامن المجتمعي**

يقوم الامن المجتمعي على عدة مقومات وابعاد، سنذكرها كما يلي:

**اولا: مقومات الامن المجتمعي**

تعددت مقومات الامن الاجتماعي، في الدولة الواحدة فلابد من أن تتوفر هذه المقومات حتى يستطيع الفرد في أي دولة من العيش فيها. سنوردها على الشكل التالي: [27]

سيادة القانون: حينما يسود القانون ينتشر الأمن والاستقرار، وترتدع النفوس عن القيام بما يلحق الضرر والأذى بالآخرين، خوفًا من العقاب الناجم عن مخالفته. وبانتشار القيم التي تعتبر أحد روافد القانون الهامة يتحقق مقوم مهم من مقومات الأمن المجتمعي ألا وهو سيادة القانون، باعتباره -أيْ القانون- الترجمة الحقيقية لتلك القيم إلى أفعال، مما يوفر الطمأنينة والشعور بالأمان لدى أفراد هذا المجتمع.

التكافل الاجتماعي: يعكس التكافل الاجتماعي حالة التعاطف والتوادّ بين أفراد مجتمعٍ ما، وهي صفةٌ أساسية لدى المجتمع الإسلامي. وذلك خلافًا للمجتمعات المادية التي يعيش فيها كلّ فردٍ في معزلٍ عن الآخر، ولكل واحدٍ كيانه وعالمه الخاص. [28]

التعايش: الإنسان اجتماعي بطبعه، إذ لا يمكن لأيّ عضو في المجتمع أنْ يعيش منعزلاً عن باقي أعضاء مجتمعه، ولهذا لابد من بناء قواعد سليمة عادلة لتلك العلاقات المجتمعية سمتها الأساسية العيش في حالة اجتماعية لا فردية، وأنْ يأخذ الفرد بأخلاق المجتمع وأن يمتثل لمبادئه وقيمه. [29]

التسامح ونبذ العنف: لا شك بأنّ العنف يعتبر أخطر الظواهر التي تفتك باستقرار وأمن المجتمعات، وأكثر ما ينتشر العنف في المجتمعات التي يسود فيها الجهل والتطرف باعتبارهما أهم الأسباب التي تقود إلى سلب الآخرين حقوقهم عنوةً، حيث تتفشى ثقافة القوة وتغيب ثقافة الحقوق والحوار وتقبل الآخر، ولا وجود للحوار البناء ودحض الدليل بالدليل والحجة بالحجة.

التعاون الاقتصادي: اقتصاد أيّ بلد معيارُ تقدمه وازدهاره واستقراره وأحد أهم إن لم نقل أهم مكونات سيادة الأمن في كافة المجتمعات، ولتحقيق ذلك لابدّ من التعاون والتكاتف بين أعضاء المجتمع لبناء اقتصاد مزدهر ومتطور يكمل فيه كل فردٍ عمل الآخر، ولا يسلب أيّ منهم حقوق غيره، بل تجد الجميع بحركة نشيطة ومتصاعدة لبناء اقتصاد قويّ يحقق الأمن والاستقرار ويوفر العدالة والمساواة في المجتمع[30].

المشاركة: إنّ النظام السياسي الذي يقوم على اعتماد نهج مشاركة وإشراك أكبر شريحة من أبناء الوطن، سيساهم بكل تأكيد في تنمية الأمن المجتمعي. فالنظام الذي يعتمد في استراتيجيات حكمه على قاعدة الأكثرية المطلقة في المشاركة يعتبر النظام الأقرب إلى الاستقرار؛ لكونه أقرب إلى الشعب وإلى تحقيق تطلعاته وأهدافه في العيش الكريم والآمن.

**ثانياً: ابعاد الامن المجتمعي**

تتحقق الحياة المستقرة داخل أي مجتمع إذا توافرت الأبعاد التالية[31]:

البعد السياسي: يتجلى هذا البعد من خلال الحفاظ على الثوابت الوطنية المجمع عليها لدى أفراد المجتمع، واحترام الرموز الوطنية، وتجنب اللجوء إلى التدخلات الأجنبية والأجندة غير الوطنية مهما كانت الذرائع، للحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع.

البعد الاقتصادي: يتجلى هذا البعد من خلال توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع على كافة المستويات وتحسين ظروف المعيشة، وخلق فرص عمل متكافئة بين أفراد المجتمع وفتح باب العمل الحر، وتدعيم ذلك كله بقوانين وتشريعات قادرة على مواكبة التطور المعاصر.

البعد الاجتماعي: يرمي هذا البعد إلى توفير الأمن للمواطنين، وتكثيف جهود المؤسسات لبث الروح المعنوية وزيادة الانتماء الوطني عبر الإنجازات، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني كمساند للجهود الرسمية على كافة المستويات.

البعد المعنوي أو الاعتقادي: يتحقق هذا البعد من خلال احترام المعتقد باعتباره ركن أساسي في وحدة الأمة، دون إغفال حقوق الأقليات. واحترام الفكر والعادات والقيم والمبادئ المحمودة.

البعد البيئي: يهدف هذا البعد إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها من كل الأخطار التي تهددها كالتلوث بكافة أنواعه؛ لكون البيئة تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في مصادر الدخل الوطني لأيّ بلد.

**الفرع الثاني: تأثير التحولات السياسية على الامن والاستقرار المجتمعي في العراق**

إن عادة تشكيل الدولة بنيوياً ووظيفياً وفقاً لنظرية الفوضى الخلاَّقة في العراق، دفع أبناء المجتمع والجماعات الموجودة للبحث عن مرجعيات لضمان حقوقهم، وبعد تلك الفوضى، عجزت الدولة عن تأمين حقوقهم الأساسية، فلجأوا الى الهويات الفرعية، مما أضعف الهوية الوطنية، وهذا ما أثر بدوره السلبي على الأمن الاجتماعي.

يلعب السكان دوراً مزدوجا في الحياة الاقتصادية والعسكرية في الاقليم السياسي، وذلك لأنهم المنتجون والمستهلكون والحاكمون والمحكومون من الشعب والحكومة وفي تنظيم الوحدة السياسية وادارتها من خلال وظائفها الداخلية والخارجية، وتعد العوامل البشرية من اهم المؤثرات في الدولة وفي سلوكها السياسي وفي جغرافيتها السياسية وعلاقتها بغيرها من الدول.[32]

بلغ عدد السكان عام 2005 حوالي 27.960 مليون شخص اي بزيادة بلغت 3.874 مليون شخص، عن سنة 2000، وتعزى هذه الزيادة الى عودة الكثير من السكان الذين كانوا خارج البلد لأسباب عديدة، منها سياسية ومنها اقتصادية، فضلا عن ارتفاع معدل المواليد الخام. اما في عام 2010، فقد أصبح حجم السكان حوالي 32.274 مليون نسمة، بمعدل نمو قدره 3% وبزيادة قدرها 4.314 مليون نسمة عن عام 2005.[33] وفي اخر احصاء أجرته الحكومة العراقية لتعداد السكان شمل كل المحافظات العراقية، في نهاية العام 2023، فقد بلغ عدد سكان العراق 43.324 مليون نسمة، وذلك بحسب اعلان وزارة التخطيط العراقية، وبلغت نسبة النمو السكاني 2.3 بالمئة.[34]

إن ما يميز عملية بناء الدولة العراقية بكونها مسيسة بالمساومات الطائفية والعرقية، ومنطلق للمحاصصة، وهي العوامل التي تعرقل إعادة بناء الدولة في العراق، مما يتسبب بعدم الاستقرار المجتمعي. فالحكومة قامت على أساس التوازن الطائفي وتعاني الكثير منه، إذ يترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة تصيب الحكومة في كفاءتها، وتهددها بالجمود والتكلس، وتعرقل عملية صناعة القرار [35] ، ونتيجة لذلك جاءت الحكومة هشة، فضلاً عن ضعف الكفاءات وقلة التجربة، وذلك بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والإثني والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة [36] .

وبالنظر الى الواقع الذي يمر فيه العراق، فقد أدى الاحتلال الى ضرب البنية الاجتماعية في العراق من خلال الانقسامات الأفقية والعمودية على المجتمع العراقي، على أساس إثني وطائفي ومذهبي ومناطقي، حيث غذى الاحتلال الأمريكي هذه الانقسامات من خلال فرضه لنظام سياسي قائم على المحاصصة الطائفية والإثنية.

**الخاتمة**

يشكل الأمن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيساً في حماية منجزاتها، حيث يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء ويشكل حافزاً للانطلاق إلى مصاف الدول المتقدمة، من خلاله يمكن الوصول إلى توحيد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز ويحدد ملامح الهوية الوطنية المشتركة. وهذا يتطلب النظر في المعوقات والمهددات للأمن الاجتماعي والتي يجب تلافيها والحد منها كالانحرافات التي تصيب النظام الاجتماعي وانتهاك القواعد والمعايير وانتشار المخدرات والفقر والعنف والجريمة وغيرها من المعوقات التي يجب الحد منها لتحقيق الامن الاجتماعي، مع التنويه الى أن الامن الاجتماعي امر نسبي وليس مطلق.

وبما أن التركيبة المجتمعية التي يتميز بها العراق قائمة على التنوع الطائفي والقومي والديني، فلابد معها من تحقيق وازكاء مبدأ التعايش. بالتالي لا ننكر أن العراق خطى خطوات كبيرة في مسار تحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال دستوره لعام 2005، الذي أشار الى حرية الاديان والمعتقد واعترف بالمذاهب والقوميات والأديان، وكذلك اكد على حقوق جميع العراقيين، واكد أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون.

لكن طبيعة الأزمات التي تواجه العراق تحتاج الى تدقيق موضوعي يقتضي التوقف عند حقيقة أن هذه الأزمات هي أزمات متعددة، لها أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، نظراً لما تعرض له العراق من تحديات وأزمات وفشل في إدارة الدولة منذ العام 2003، فضلاً عن كونها أزمات متعددة الفواعل ما بين الفاعل المحلي (الداخلي)، والفاعل الخارجي سواء كان إقليمياً أم دولياً.

إن أسباب الأزمة السياسية، اختلال بنية نظام الدولة القائم على المحاصصة والتوافق، وهذا يفسر غياب صانع القرار السياسي بحكم مبدأ التوافق، أدى إلى عدم اتخاذ القرارات أو تعطيلها، كذلك ضعف الأداء الحكومي في ضبط الجماعات المسلحة والمنفلتة، وحصر السلاح بيد الدول، ضعف الأداء الإداري، وضعف الضوابط القانونية.

كما أن أعراض وتداعيات الأزمة السياسية في العراق هي أزمات اقتصادية، أمنية، دستورية، وانتشار الفساد السياسي والمالي والإداري، وهي أزمات ثانوية، بالتالي تعاطت الحكومات العراقية معها وفقاً بمنهج الإدارة بالأزمات، أو التعاطي مع الأزمة بعد وقوعها بعيداً عن اعتماد المنهج الوقائي، واتسمت أيضاً بعدم الجدية.

وأخيراً، إن التنوع والتعدد واقع ملموس في كل المجتمعات الانسانية، فالاختلاف في الحياة الإنسانية ضرورة اجتماعية لتحقيق التكامل، الا أن الحروب والصراعات اليوم في العالم، ومحاولات الهيمنة، جعلت التعايش بين أفراد المجتمعات أمراً صعباً خاصاً في مجتمع يتسم بتعدد وتنوع مكوناته ثقافيا واثنيا وعرقيا- كالمجتمع العراقي- ورغم ذلك فإن استتباب الأمن يساهم في الانصهار الاجتماعي من خلال ارساء قواعد المساواة في الحقوق والمواطنة والانتماء الى الهوية الوطنية الجامعة لا الى الهويات الفرعية، والعكس صحيح فالتعايش والاندماج يؤدي الى تحقيق الامن الوجودي من خلال تصدي افراد المجتمع لاي خطر يهدد البلاد داخلياً وخارجيا.

**الهوامش**

(1) فيبي، مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي. ترجمة مصطفى نعمان أحمد. بغداد: المكتبة العصرية، 2006، ص 41.

(2) فالح، عبد الجبار، في الأحوال والأهوال والمنابع الاجتماعيّة والثقافية للعنف. بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2008، ص 15.

(3) فيبي ، مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي، مصدر سابق، ص 42.

(4) الوردي، علي ، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، ج6، بغداد: جامعة بغداد، 1974، ص 18.

(5) طربين، أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر. دمشق: جامعة دمشق، 1988، ص445.

(6) الجبوري، محمد حمد خلف ، العلاقات الأردنية-العراقيّة1921-1951. رسالة ماجستير منشورة، عمان: جامعة آل البيت، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، قسم التاريخ، 2016، ص 36.

(7) المصدر نفسه، ص 39.

(8) خدوري، مجيد، العراق الاشتراكي. بيروت: الدار المتّحدة للنشر، 1985، ص 40.

(9) المصدر نفسه، ص 41.

(10) لورنس، هنري، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدوليّة. ترجمة محمد مخلوف، الرياض: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992، ص187.

(11) قرم، جورج ، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006. ترجمه محمد علي مقلد، بيروت: دار الفارابي، ، 2006، ص 161-162.

(12) عيسى، عبد الحسين شندل، نظام الحكم في العراق وفق دساتيره الحديثة. بغداد: المكتبة القانونية، 2010، ص7-9.

(13) خدوري، مجيد ، العراق الاشتراكي، مصدر سابق، ص38.

(14) لورنس، هنري ، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدوليّة. مصدر سابق، ص332-335.

(15) المصدر نفسه، ص334.

(16) الفكيكي، عبد الإله توفيق، الوهم والحقيقة في انقلاب 17-30 تموز 1968 مذكّرات أمالي إبراهيم الداوود. بيروت: دار المحجّة البيضاء، 2009، ص47.

(17) مزاحم، هيثم، قراءة في أسس النظام السّياسي العراقي الجديد. مجلّة شؤون الأوسط، العدد 136، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجيّة والبحوث والتوثيق، 2010، ص 127- 128، 135- 137- 407.

(18) العراق، منظمة مجموعة مستقبل، نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد غير طائفي، مجلة المستقبل العربي، العدد 373، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010، ص109.

(19) الحمداني، قحطان أحمد سليمان ، الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي. مجلة المستقبل العربي، العدد 360، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2009، ص24- 42.

(20) موسى، هاني محمود عبد، أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان: أطروحة دكتوراه منشورة، تونس: جامعة تونس المنار، كلية العلوم السياسية، 2018 ، ص216.

(21) عمر، سيد أبو زيد ، العراق وحكم الطوائف. مجلة شؤون عربية، العدد 153، القاهرة: جامعة الدول العربيّة 2013، ص 90- 91.

(22) كان أهم المستجدات التي شهدها العراق عقب حدوث الأزمات الثلاثة: تغير نظام الحكم، وشكل الدولة وبناها السياسيّة والإداريّة والقانونيّة، وفقدان الدولة مصادر قوتها مثل الجيش والسيطرة على الموارد المتاحة.

(23) موسى، هاني محمود عبد ، أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان، مصدر سابق، ص 216.

(24) الهاشمي، هشام، داعش على الحدود العراقية السورية: شبكات تهريب مزدهرة. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020، ص 10-12.

(25) جونز، سيث ج. ، جيمس دوبينز وآخرون، دحر تنظيم الدولة الاسلامية. كاليفورنيا: منشورات مؤسسة راين ، 2017، ص 9.

(26) الدويري، فايز محمد، الأمن الوطني. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2013، ص145.

(27) عبدالله، أحمد حسن ، وصفاء كريم جواد، الامن الاجتماعي ومقوماته دراسة نظرية تحليلية. مجلة جامعة بابل للعوم الانسانية، العدد 3، بابل: جامعة بابل، 2022، ص 7.

(28) الريسوني، البشير ، مفهوم التكافل الاجتماعي ومجالاته المختلفة في الاسلام، الجزائر: جامعة القرويين ، كلية اصول الدين، د. ت، ص 4.

(29) حكمت، منى حمدي ، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق. مجلة العلوم السياسية، العدد 52، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2015 ص338.

(30) البلتاجي، سارة ، الأمن الاجتماعي –الاقتصادي والمواطنة الناشطة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 31.

(31) الجمل، سلام فيصل ، الأمن المجتمعي والأقليات في العراق: الواقع والتحديات. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 22. أبريل 2022، 81771https://democraticac.de/?p=، تاريخ الزيارة 2024\3\26.

(32) السماك، محمد أزهر، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق. عمان: دار اليازوري العلمية، 2013، ص 92.

(33) هاشم، نوار جليل، وأمجد زين العابدين طعمة، مؤشرات التبعية الاقتصادية للعراق - دراسة في الجغرافية السياسية. بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2013، ص 8.

(34) العراق يعلن إجراء أول تعداد سكاني منذ 27 عاماً، صحيفة الشرق الاوسط، 26 نوفمبر 2023،

7A%8https://aawsat.com/%D، تاريخ الزيارة 28\3\2024.

(35) العنبكي، طه حميد حسن ، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 28، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009، ص 114.

(36) النجار، أحمد السيد، أحمد إبراهيم محمود واخرون، حالة الأمة العربية 2006 – 2007: أزمات الداخل وتحديات الخارج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص133.

**المصادر**


- البلتاجي، سارة ، الأمن الاجتماعي –الاقتصادي والمواطنة الناشطة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016
- الجبوري، محمد حمد خلف ، العلاقات الأردنية-العراقيّة1921-1951. رسالة ماجستير منشورة، عمان: جامعة آل البيت، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، قسم التاريخ، 2016
- الجمل، سلام فيصل ، الأمن المجتمعي والأقليات في العراق: الواقع والتحديات. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 22. أبريل 2022، 81771https://democraticac.de/?p=، تاريخ الزيارة 26\3\2024.
- جونز، سيث ج. ، جيمس دوبينز وآخرون، دحر تنظيم الدولة الاسلامية. كاليفورنيا: منشورات مؤسسة راين ، 2017
- حكمت، منى حمدي ، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق. مجلة العلوم السياسية، العدد 52، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2015
- الحمداني، قحطان أحمد سليمان ، الفدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي. مجلة المستقبل العربي، العدد 360، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2009
- خدوري، مجيد، العراق الاشتراكي. بيروت: الدار المتّحدة للنشر، 1985
- الدويري، فايز محمد، الأمن الوطني. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2013
- الريسوني، البشير ، مفهوم التكافل الاجتماعي ومجالاته المختلفة في الاسلام، الجزائر: جامعة القرويين ، كلية اصول الدين، د. ت
- السماك، محمد أزهر، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق. عمان: دار اليازوري العلمية، 2013
- طربين، أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر. دمشق: جامعة دمشق، 1988
- عبدالله، أحمد حسن ، وصفاء كريم جواد، الامن الاجتماعي ومقوماته دراسة نظرية تحليلية. مجلة جامعة بابل للعوم الانسانية، العدد 3، بابل: جامعة بابل، 2022\
- العراق يعلن إجراء أول تعداد سكاني منذ 27 عاماً، صحيفة الشرق الاوسط، 26 نوفمبر 2023، 7A%8https://aawsat.com/%D،
- العراق، منظمة مجموعة مستقبل، نحو عراق ديمقراطي مسالم موحد غير طائفي، مجلة المستقبل العربي، العدد 373، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2010
- عمر، سيد أبو زيد ، العراق وحكم الطوائف. مجلة شؤون عربية، العدد 153، القاهرة: جامعة الدول العربيّة 2013
- العنبكي، طه حميد حسن ، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 28، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009
- عيسى، عبد الحسين شندل، نظام الحكم في العراق وفق دساتيره الحديثة. بغداد: المكتبة القانونية، 2010
- فالح، عبد الجبار، في الأحوال والأهوال والمنابع الاجتماعيّة والثقافية للعنف. بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2008
- الفكيكي، عبد الإله توفيق، الوهم والحقيقة في انقلاب 17-30 تموز 1968 مذكّرات أمالي إبراهيم الداوود. بيروت: دار المحجّة البيضاء، 2009
- فيبي، مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي. ترجمة مصطفى نعمان أحمد. بغداد: المكتبة العصرية، 2006
- قرم، جورج ، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006. ترجمه محمد علي مقلد، بيروت: دار الفارابي، ، 2006
- لورنس، هنري، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدوليّة. ترجمة محمد مخلوف، الرياض: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992

- مزاحم، هيثم، قراءة في أسس النظام السّياسي العراقي الجديد. مجلّة شؤون الأوسط، العدد 136، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجيّة والبحوث والتوثيق، 2010
- موسى، هاني محمود عبد، أزمة الدولة في العالم العربي: دراسة مقارنة لحالتي العراق والسودان: أطروحة دكتوراه منشورة، تونس: جامعة تونس المنار، كلية العلوم السياسية، 2018
- النجار، أحمد السيد، أحمد إبراهيم محمود واخرون، حالة الأمة العربية 2006 – 2007: أزمات الداخل وتحديات الخارج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007
- هاشم، نوار جليل، وأمجد زين العابدين طعمة، مؤشرات التبعية الاقتصادية للعراق - دراسة في الجغرافية السياسية. بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2013
- الهاشمي، هشام، داعش على الحدود العراقية السورية: شبكات تهريب مزدهرة. بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020
- الوردي، علي ، لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق الحديث، ج6، بغداد: جامعة بغداد، 1974